AL-SABAH
الصباح
الدولية
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4639 | الجمعة | 17 محرم 1445 هـ | 4 أغسطس 2023 م | السنة السادسة عشرة

حثت على خفض التصعيد بالضفة

واشنطن قلقة من تصاعد عنف المستوطنين وتدعو إسرائيل لمحاسبتهم

آثار هجمات سابقة للمستوطنين على بلدة ترمسعيا شمال رام الله

من تظاهرات إسرائيل

«وكالات» : أعربت الخارجية الأميركية عن قلقها من تزايد مستوى العنف في الضفة الغربية، وقالت إنها تنظر بأهمية بالغة إلى ضرورة خفض حدة التصعيد في المنطقة.

وقال أندرو ميلر نائب مساعد وزير الخارجية الأميركي للشؤون الفلسطينية الإسرائيلية إن بلاده عملت خلال الأشهر الأخيرة الماضية مع الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني وجهات إقليمية لخفض التوتر.

وطالب هذا المسؤول الأميركي بضرورة اتخاذ إجراءات وخطوات عاجلة لاحتواء التصعيد، وتخفيف التوتر ومنع وقوع المزيد من أعمال العنف.

وعبر ميلر –خلال زيارة قام بها إلى بلدة ترمسعيا شمالي رام الله الأربعاء– عن قلق الولايات المتحدة إزاء تصاعد اعتداءات المستوطنين على المدنيين الفلسطينيين بالضفة.

وأضاف –في تصريح خاص للجزيرة– أنه يتطلع لقيام الحكومة الإسرائيلية بمحاسبة من نفذوا أعمال عنف، في قرية ترمسعيا، حيث أحرق المستوطنون عددا من منازلها وسيارات سكانها في يونيو الماضي.

من جانبها، قالت محافظة رام الله والبيرة، ليلى غنام التي رافقت ميلر خلال الزيارة «هذه الجولة تأتي للوقوف على عنف وإرهاب المستوطنين بحق الأهالي في ترمسعيا وسنجل والقرى المحيطة».

وأوضحت أن الشعب الفلسطيني لا يعول كثيراً على هذه الزيارات لأنه فقد الثقة بالمجتمع الدولي وبالولايات المتحدة التي لا تحرك ساكناً عندما يتعلق الأمر بالفلسطينيين.

وفي يونيو الماضي، تعرضت ترمسعيا وعدد من البلدات المجاورة لهجوم نفذه مئات المستوطنين، أسفر عن استشهاد شاب فلسطيني وإصابة 12 آخرين بالرصاص، إضافة إلى حرق وتحطيم عشرات المنازل والسيارات.

وكان ذلك في إطار حملة اعتداءات نفذها المستوطنون في قرى وبلدات فلسطينية تسببت بحرق وتدمير عشرات السيارات والمنازل.

من ناحية أخرى تنظر المحكمة العليا الإسرائيلية، في أول طعن من مجموعة طعون على إجراءات تتخذها الحكومة الائتلافية لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وتسببت في أزمة قضائية هزت إسرائيل على مدى شهور.

وتطلب الطعون التي قدمتها جماعات رقابية ونواب من المعارضة، من المحكمة أن تصدر حكما ضد بعض التعديلات القضائية التي يسعى الائتلاف الحاكم لإقرارها، وهو ما أثار احتجاجات غير مسبوقة.

وتتعرض المحكمة العليا لتدقيق شديد بشكل متزايد، وهي التي لطالما اعتبرها الكثيرون حاملة لواء الحقوق الأساسية، بينما نظر إليها آخرون بازدراء باعتبارها نخبوية وتتجاوز سلطاتها.

يتعلق الطعن الذي ستنظره المحكمة بتعديل على «قانون أساسي» يضع شروطا محدودة لاعتبار رئيس الوزراء غير لائق لأداء مهامه، أو فاقدا للأهلية، وإقالته من المنصب.

وقالت المدعية العامة إن البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) الذي يسيطر عليه الائتلاف الحاكم، أساء استعمال سلطته بتفصيل القانون بما يناسب نتنياهو، الذي يُحاكم باتهامات فساد ينفيها، ولذلك ينبغي إلغاء التعديل. ويقول مؤيدو القانون إنه يهدف لحماية أي زعيم منتخب ديمقراطيا من الإقالة دون وجه حق.

من المقرر أن تنعقد هيئة المحكمة العليا المكونة من 15 قاضيا يوم 12 سبتمبر لأول مرة في تاريخ إسرائيل للنظر في طعن على تعديل لقانون أساسي يحد من صلاحياتها. والتشريع الذي صادق عليه البرلمان في 24 يوليو تموز ينزع عن المحكمة إحدى الأدوات التي تمتلكها لإلغاء قرارات الحكومة والوزراء أو تعييناتهم.

وتمكن هذه الأداة المحكمة من أن تقضي بعدم معقولية الإجراءات. وسبب التشريع ثورة في إسرائيل وأدى لرفع التماسات على الفور إلى المحكمة تطلب منها إلغاءه لانتهاكه الضوابط والتوازنات الديمقراطية في إسرائيل.

ويقول نتنياهو إنه تعديل بسيط يهدف لإعادة التوازن بين أذرع الحكم بكبح جماح المحكمة التي أصبحت تدخلاتها أكثر مما ينبغي.

التعديلان المتعلقان بعدم الأهلية وحجة المعقولية كلاهما جزء من القوانين الأساسية التي تحجم المحكمة حتى الآن عن إلغائهما.

ووصف البعض إلغاء قانون أساسي أو تعديله في إسرائيل بأنه بمثابة استخدام المحكمة لسلاح قانوني مدمر. ومن شأن ذلك أن يؤدي على الأرجح لتفاقم الأزمة الحالية. ولأن إسرائيل ليس لها دستور مكتوب فهي تعتمد بدلا من ذلك على تلك القوانين الأساسية التي ترسخ بعض الحقوق والحريات وتضع قواعد الحكم. وتفوق مكانتها تلك الخاصة بالقوانين العادية.

لكن القوانين الأساسية يمكن بسهولة الإضافة لها أو تعديلها بقرار الأغلبية في البرلمان الإسرائيلي المكون من غرفة واحدة والذي تهيمن عليه بنسبة كبيرة الحكومات الائتلافية.

لهذا السبب يقول بعض الخبراء القانونيين إن الإشراف القضائي على القوانين الأساسية مهم لمنع انتهاكات السلطة حتى إذا كان نطاق المراجعة القضائية غير واضح. ويرى منتقدو المحكمة أنه تدخل سيمثل انتهاكا لسلطة الهيئة التشريعية.

كرر حزب ليكود في بيان يوم 31 يوليو تموز تصريحات أدلى بها زعيمه نتنياهو في الآونة الأخيرة، إذ قال إن «الحكومات الإسرائيلية دائما ما احترمت القانون والأحكام القضائية، ودائما ما احترمت المحكمة القوانين الأساسية. هاتان الدعامتان تشكلان أساس سيادة القانون في إسرائيل، والتوازن بين السلطات في أي ديمقراطية. أي حياد عن أحد هذين المبدأين سيلحق ضررا جسيما بالديمقراطية الإسرائيلية التي تحتاج بشدة في هذه الأيام إلى الهدوء والحوار والمسؤولية».

في السابع من سبتمبر أيلول سينظر القضاة في طلب لإجبار وزير العدل ياريف ليفين على عقد اللجنة التي تختار القضاة في إسرائيل.

وكانت اللجنة في صميم المعركة القضائية منذ يناير كانون الثاني حينما أعلن ليفين خطة الحكومة للتعديلات القضائية بما في ذلك تغيير تشكيل اللجنة بما من شأنه أن يمنح الائتلاف الحاكم سلطة حاسمة في اختيار القضاة.

وقد أحيل مشروع قانون بهذا المحتوى للبرلمان لكن لم تتم المصادقة عليه بعد. وفي حين أن مصير اللجنة مجهول، فإن الأماكن الشاغرة بين القضاة لا يجري تعيين من يشغلها. واعتبارا من منتصف أكتوبر تشرين الأول، سينضم إلى تلك الشواغر منصب كبير القضاة وقاض آخر بالمحكمة العليا.

وهناك استئناف آخر مع المحكمة لكنها لم تنظر فيه بعد ويطلب إقالة نتنياهو من السلطة، ويعزو ذلك الطلب لتعارض المصالح نتيجة سعيه للتعديلات القضائية في الوقت الذي يواجه فيه المحاكمة.

وتدور تكهنات في إسرائيل بأن نتنياهو يتطلع لأن يتم سحب لائحة الاتهام ضده من خلال تعديلات على المنظومة القانونية.

وينفي نتنياهو أي علاقة بين محاكمته التي وصفها بأنها حملة سياسية ضده، وبين التعديلات التي يسعى لإقرارها على النظام القضائي.

«داعش» يطل برأسه ثانية في بوادي سوريا

من اشتباكات لـ «داعش» في البادية

«وكالات»: يحتدم الصراع على الطرقات الاستراتيجية التي تربط المدن السورية الهامة كشريان اقتصادي، بسبب انتشار خلايا نائمة لعناصر تنظيم داعش الإرهابي في منطقة البادية السورية.

فبينما يعمل الجيش السوري هذه الأيام على سد الطريق أمام تمدد التنظيم في تلك المناطق، وتحديداً من بلدة أثريا التي تشكل عقدة طرقات استراتيجية هامة تبدأ من العاصمة دمشق وتنتهي في قلب مدينة حمص، ومنها إلى مدينة السلمية شرق حماة لتمر عبر أثريا ووادي العذيب والرصافة حيث تتفرع لطريقين واحدة تتجه إلى مدينة الطبقة والأخرى تنتهي في مدينة الرقة، كثفت خلايا تنظيم داعش من هجماتها الإرهابية مؤخراً على حافلات الركاب والعسكريين والعمال المدنيين، إضافة لصهاريج البترول القادمة من مناطق «قسد» باتجاه مناطق الجيش السوري على طرقات يعتبرها داعش حدودا جغرافية لامتداده.

أوضح المتحدث الإعلامي لقوات سوريا الديمقراطية فرهاد الشامي، أنه منذ بداية العام الجاري، غيّر تنظيم داعش تكتيكاته العسكرية وانتقل من العمليات الفردية بغرض الدعاية وإثبات الوجود إلى عمليات استراتيجية وبشكل خاص التدريب وبناء نظام مالي خاص.

كما أشار الشامي في تصريح لـ«العربية.نت» إلى أن التنظيم بات يتبع أساليب عدة لتنشيط منظومته الاقتصادية، منها فرض الزكاة وابتزاز التجار وأصحاب رؤوس الأموال، منوهاً بأن أهم هذه الأساليب قطع الطرقات وفرض الضرائب على التنقلات التجارية لاسيما في البادية السورية الواقعة تحت قبضة الجيش السوري.

ويعتقد المسؤول الكردي أن الهجمات الأخيرة لداعش على قوافل النفط كانت بهدف فرض معادلة تجارية جديدة مفادها: «الأمن مقابل الأموال»..

من جانبه، لم يستبعد مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان رامي عبد الرحمن، وجود عمليات تنسيق بين تنظيم داعش وعناصر أخرى متواجدة في المكان.

وأضاف أنه ليس من المستبعد أن يكون هناك تنسيق بين داعش وجهات أخرى للقيام بأعمال تخريبية واستهداف شاحنات النفط لصالح جهة ما، بمعنى أن طرفاً ما يدفع بالتنظيم لتكثيف هجماته.

وأكد عبد الرحمن أن التنظيم يحاول تحقيق مكاسب معنوية بهجماته على الشاحنات والحافلات لإثبات أنه مازال موجوداً رغم فقدانه السيطرة على مناطق جغرافية واسعة.

في ذات السياق، تحدث الصحافي منير أديب المتخصص في شؤون الإرهاب ، عن أن المناطق التي يستهدفها التنظيم مناطق هشة أمنياً، موضحا أن داعش يرسل بهجماته عليها رسالة بشقين لخصومه، الأولى مفادها أنه لا أمان في ظل عدم وجوده، والثانية أن الجهات التي حاربته عاجزة عن بسط سيطرتها منذ سقوطه في 2019.

اعتبر الصحافي المتخصص في شؤون الجماعات المتطرفة زانا عمر، أن الأتاوات والطرق المأجورة تعتبر أحد مصادر تمويل التنظيم المهمة.

ورأى في تصريح لـ«العربية.نت» أن انتهاج التنظيم سياسة الانتظار له أسبابه، حيث إن داعش ينتظر هجوماً تركياً على مناطق سيطرة «قسد» لشن هجمات واسعة بهدف تهريب عناصره المحتجزين في السجون.

وحول بقاء وجود خلايا داعش في البادية السورية، بيّن الناشط المدني والصحافي المتخصص في ملفات الإرهاب نهاد مصطفى لـ«العربية.نت»، أن انتشار التنظيم بين حمص وحماة والرقة وتحديداً منطقة أثريا وخناصر وسلمية والرصافة وتدمر والطبقة، يأتي كونها مناطق صحراوية ويمر بها أحد أهم الطرق الرئيسية التي يستخدمها الجيش السوري وتربط عدة مناطق ببعضها.

يشار إلى أن هذا الطريق يعتبر ذا أهمية لدى الجيش السوري، حيث يربط المناطق مع مناطق قسد، حيث تؤمّن له نقل النفط والمنتجات الزراعية. وتعتبر طريقاً تجارية أيضا، إضافة إلى استخدامه لنقل العدد والعتاد العسكري.

وعلى الرغم من أفول سطوته وتراجع نفوذه بشكل كبير منذ انهيار «الخلافة المزعومة» قبل سنوات، فإن داعش لا يزال يشكل تهديداً في منطقة صحراء البادية الشاسعة الممتدة في وسط وشرق سوريا، عبر ترهيبه للسكان المحليين في عمليات أشبه بالمافيا.

تونس: المعارضة تنتقد تعيين رئيس وزراء جديد وقيس سعيّد يدعو الشعب «لتحرير الوطن»

الرئيس قيس سعيّد يصافح رئيس الحكومة الجديد أحمد الحشاني

«وكالات» : انتقدت قوى سياسية تونسية –الأربعاء– قرار الرئيس قيس سعيّد تعيين أحمد الحشاني رئيسا جديدا للوزراء، مؤكدة أنه «لا يلبي التطلعات المرجوّة». في المقابل، دعا سعيّد الشعب للمشاركة في الحرب على الفاسدين والمتلاعبين بقوت الشعب.

وقال رئيس جبهة الخلاص في تونس أحمد نجيب الشابي إن الجبهة تلقت باستغراب خبر إقالة رئيسة الحكومة نجلاء بودن؛ لغياب مبررات لهذه الإقالة.

وأبدى الشابي تحفظ الجبهة على القرار، معتبرا رئيس الحكومة الجديد شخصا غير معروف، في وقت تتطلب مهمته خلفية سياسية، وفق تعبيره.

وشدد الشابي على أن وضعية البلاد لا تبعث على التفاؤل، وأن الرئيس مستمر في إنكاره في ظل وضع اقتصادي سيئ وإفلاس وشيك، على حد وصفه.

من جهته، قال محمد مسليني القيادي بحركة الشعب الداعمة لمسار الرئيس، إن تغيير شخص بشخص دون رؤية وبرنامج واضحين لا يستجيب لمطالب الحركة.

وأضاف مسليني أنه من الواضح أن الرئيس قيس سعيّد لن يستجيب لمطلب تشكيل حكومة سياسية.

ومساء الثلاثاء، في خطوة مفاجئة، أعلنت الرئاسة التونسية تعيين أحمد الحشاني رئيسا للحكومة، بعد إنهاء مهام رئيسة الحكومة السابقة نجلاء بودن. وكان الحشاني يشغل منصب مديرٍ في البنك المركزي التونسي.

ولم توضح الرئاسة التونسية سبب إقالة بودن التي كانت أول امرأة تقود حكومة في تونس، لكن عددا من وسائل الإعلام المحلية أشار إلى استياء سعيّد من نقص في عدد من المواد، ولا سيما نقص الخبز في المخابز المدعومة من الدولة.

وقال الرئيس التونسي بعد أداء رئيس الحكومة الجديد اليمين إن هناك تحديات كبيرة لا بد من تجاوزها من أجل الحفاظ على الدولة والسلم الأهلي داخل المجتمع.

وأكّد أن تونس تواجه تحديات أهمها مواجهة الإرهاب، ولا مجال للتسامح مع من يسعون لتجويع الشعب، مضيفا أن من يتلاعب بقوت الشعب وبالأمن الأهلي داخل تونس سيدفع الثمن باهظا بناء على القانون، بحسب تعبيره.

ودعا الرئيس التونسي الشعب إلى الانخراط في ما وصفها «حرب تحرير الوطن من الفاسدين»، قائلا إن سيادة تونس في الداخل والخارج خط أحمر.

وشهدت فترة حكم الرئيس قيس سعيّد تعاقب أربع شخصيات على رئاسة الحكومة.

ففي نوفمبر 2019، كلّف سعيّد الحبيب الجملي بتشكيل الحكومة، باقتراح من حركة النهضة التي تصدّرت نتائج الانتخابات التشريعية، إلا أنّ هذه الحكومة غير الحزبية فشلت في نيل ثقة البرلمان.

إثر ذلك كلف الرئيس التونسي إلياس الفخفاخ بتشكيل حكومة جمعت بين الكفاءات الحزبية والتكنوقراط. وعمّرت حكومة الفخفاخ 7 أشهر، بين فبراير وسبتمبر 2020.